

ان لو شك بعد الوقت هل صلح اول الزمته والفرق بينهما واضحا
في كل من الفعل بالاصل اذ هو قول الاول بها ليست عليه وفي الثانية
عدم فعلها وتوهم بعضهم اتحادها فنقل جعفر عن الجمهور عدم
اللزوم وهو غلط بما ذكره من الفرق لولا صح بينهما اذ الذي فيه
انما هو الاولى وليست الثانية منها كما علمت نعوذ بقول
عن ابن عبد السلام انه قال لو شك هل قضى الفايضة التي عليه
يلزمه قضاءها انتهى لكنه ضعيف والمتمم خلافه ولا يثبت
ما في المتن قول الفقهاء لولا يلزمه عدد فائتته فان ذكر
الغير الذي وقع فيه الشك كان قال انما شك في اني تركت الصلاة
في العشر الاول من رمضان او ان تركت الاصلوات الثلاثة
فقط يلزمه قضاء صلوات جميع العشر ويصير كأنه شك في العشر
الاول بخلاف ما روى ان شك هل هي عشر صلوات من الشهر
او جمعة فانه يلزمه الا الاقل لانه يعرف الوقت الذي
وقع فيه الشك انتهى لان ما ذكره مبني على ما مر عند اول
الفرع وقياس ما مر من الجمهور انه لا يلزمه شي من الاصل عدم
الترك فهو كما حصل بها ليست عليه ثم وهذا في صورته الثانية
ولا يلزمه فيها ولا الاقل الاصل الذي قلناه ومع النظر اليه
لا يظهر بفرقة المذكورة بل لا فرق بين ان يعرف وقت الشك
وان لا يعرفه **بعض** ايضا ضعيف قوله وكذا يقال
في الصوم والزكاة فلو كان له ابل ويقر وعشم ونقد فشك هل
عليه زكاة ابل والبقرا والكل يلزمه الكل او هل عليه درهم
من صلات الزكاة او اربعون درهما ويعرف عن ذلك المال
ازم الدرهم فقط انتهى وقياس ما مر انه يلزمه اربعون

ون

ومن قال ابن عبد السلام لو كان عليه زكاة ولم يدرك هل هو يقرب
او شاة لزمه ما قربا على الصلاة قال الزكوي ومنه لو علم
التصوير بما اذا الزم الامير ان واخرج احدها وشك منه اما
اذا الزم احدها فقط وشك في عينه فتجد انه يتخير ونقل
عن البيان انه لو كان له ما يتاد رهم في كيس وشك في اخر وشك
هل بقي عليه فسد من جملة زكاة هذه الدراهم فلا يشك عليه خلاف
ما لو شك في ما يتين في كيس بعينه هل اخرج زكاة او لا فان
الاصل بقاؤها وخليتها اخر اجها ومثله لو لم يده كفا لاف
فاعتق قتر شك في بيعي عليه لاني عليه خلاف ما لو شك هل
كفر في طهار يوم الجمعة مثلا انتهى وقياس ما مر انه يلزمه خمسة
في الصورة الاولى ايضا والتكثير عما لم يتيقن التكفير عنه والنا
انومي لزمه شي وشك هل اخرجه او لا لزمه اخرج لمتيقن بقول
الزمه به فلا يبرر المتيقن اخرج ومشي شك هل لزمه كذا
او لا يلزمه لان الاصل بواضحة ويورد ذلك قول الزكوي
لو كان عليه دين وشك في قدره لزمه اخراج اليقين فقط قطع
به الامام اللهم الا ان تستغل الزمته بالاصل فلا يبرر الايقين
كالصلاة من الخمس انتقلت عما مر من الضابط ولشأن
بقوله لان ما ذكره مبني على ما مر عند اول الفرع الى قوله ولو كان
عليه نواب لا يدري قدرها وعددها كان عليه ترك صلوات
من شهر مثلا وجعل قدرها في الايقين فعلمه بها كما قال
القاضي ومحمد في الجمهور وبواضحة قول بعض اصحاب لم قال
على فوايت لا اذكر عددها نردن الى من بلوغك فما يتحقق
من وقت بلوغك انك قد فعلته فذاك وما شكى فيه وجه

بط